

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بادجي ..... (السنغال)

وفي صباح هذا اليوم ستجري اللجنة تبادلًا للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة اتفاقية حظر شامل للتجارب النووية، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيكون موضوع تبادل الآراء هو الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات ذات الصلة.

وأود أن أرحب بمشاركينا في تبادل الآراء، وأن أعطي بدون مزيد من التأخير، الكلمة للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

**السيد دوارتي (تكلم بالانكليزية):** يشرفني كثيرا أن أشارك اليوم في اجتماع الخبراء هذا مع أربعة زوار مرموقين للجنة الأولى - وهم روجيلو فيرتير، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وتيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر شامل للتجارب النووية؛ وسيرجي أوردجونيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستواصل اللجنة صباح هذا اليوم الجزء الثاني من أعمالها، وهو تحديدا، المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها، وهي تحديدا، البنود من ٨٨ إلى ١٠٥.

كما أوضحت أمس فيما يتعلق بقائمة المتكلمين، يرجى من الوفود تسجيل أسمائها لدى الأمانة العامة للمجموعات التي ترغب في الكلام بشأنها. وبطبيعة الحال، ستحتفظ الأمانة العامة بقوائم دائرة للمتكلمين لكل مجموعة. ويطلب من الوفود أن تكون مستعدة للكلام بشأن المجموعات التي سجلت من أجلها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مقدما من الولايات المتحدة، عرضه في عام ١٩٤٦ بيرنارد باروخ، بإنشاء هيئة دولية لتطوير الذرة توكل إليها جميع مراحل تطوير الطاقة الذرية واستخدامها. واقترح الرئيس إيزنهاور في خطابه الشهير "الذرة من أجل السلام"، الذي أدلى به لاحقا بعد سبعة أعوام في الجمعية العامة، إنشاء وكالة دولية للطاقة الذرية. وأتى ذلك الاقتراح أكله في عام ١٩٥٧. وفي عام ١٩٦١، أيدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصورة مشتركة برنامجا لترع السلاح العام والكامل، تضمن اقتراحا بإنشاء منظمة دولية لترع السلاح في إطار الأمم المتحدة.

ولكن عجز العالم عن التوصل إلى توافق في الآراء على اتفاق بشأن نزع السلاح العام والكامل أدى إلى اتخاذ نهج بديل، يدعى في أغلب الأحيان التدابير الجزئية، التي تشمل عقد معاهدات عن طريق التفاوض أو إطلاق مبادرات مخصصة أخرى بشأن مسائل أكثر تحديدا وأنواع من الأسلحة. وأدى ذلك إلى إنشاء بعض الوكالات المكرسة لذلك، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية المثلة في اجتماع الخبراء الذي نعقدته اليوم. وتلك الزيادة للمنظمات الدولية المكرسة لأنواع معينة من الأسلحة لم تجعل من الأمم المتحدة شيئا من الماضي - بل على العكس، وطدت بقوة الأدوار الحيوية التي تضطلع بها. والأمم المتحدة لا غنى عنها في تحقيق التلاحم بين الأنشطة المتنوعة للمنظمات الدولية في جميع أرجاء العالم، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء.

وفي عالمنا هناك عمل كثير يتعين القيام به، وهو عمل تقني بدرجة كبيرة وينبغي أن يكون خاليا بقدر الإمكان من التدخل السياسي. بيد أن هناك حاجة أيضا إلى ضمان تنسيق وإدماج عملنا الجماعي بشأن تحديات نزع السلاح العالمي بحيث لا نجد أنفسنا نفوس في مستنقع ازدواجية الجهود، بل والأسوأ من ذلك، العمل في تنافر.

وغوستافو زلاوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة. ويشير موضوع اجتماع المتخصصين هذا إلى دور تلك المنظمات، حيث أنها في الواقع تضطلع بطائفة واسعة التنوع من الأدوار في العمل على تحقيق الأهداف المتعلقة بتزع السلاح المتعدد الأطراف ومنع الانتشار. وفي ملاحظاتي، سأركز على السياق التاريخي لذلك العمل الهام، وخاصة على التعاون الواسع الذي ظلت الأمم المتحدة تقيمه خلال سنين عديدة مع جميع تلك المنظمات الدولية المستقلة.

وبينما نصارع الأزمات في الوقت الحاضر ونجابه تحديات المستقبل، يتعين علينا أن نعترف بأن جميع أعمالنا خلال هذه الدورة تشكل جزءا من تاريخ طويل للجهود الرامية إلى تعزيز قواعد نزع السلاح العالمي وتحديد الأسلحة، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين. وللهدف المتمثل في حظر استخدام أكثر أنواع الأسلحة فتكا وعشوائية له تركة يرجع تاريخها لقرون عديدة إلى الوراء. بل إنها تظهر في الملحمة الهندية القديمة، رامايانا. ولكن فكرة إنشاء منظمات دولية خاصة لمجابهة تلك التحديات ظهرت في الوجود أولا في العصور الوسطى، حينما اقترح بيير دوبوا إنشاء منظمة دولية لمعالجة مشكلة الحرب. وفي أوروبا، استكشف دانتي وإراسموس هذه الفكرة بشكل إضافي، مثلما فعل دوك دي سولي، وإميريك كروسييه وأبيه دي سانت بيير في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعبر المحيط الأطلسي، سيصبح وليام بين في وقت لاحق أحد أوائل الذين استكشفوا دورا لترع السلاح تضطلع به منظمة دولية. وتبع ذلك العديد من الاقتراحات الأخرى.

وقادت تلك الجهود في نهاية المطاف إلى عقد مؤتمر لاهاي للسلام في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، وفي وقت لاحق إلى إنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة. وأحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها الأمم المتحدة هو كان اقتراحا

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، بعث الأمين العام رسالة شخصية - كان لي شرف تلاوتها - لدى افتتاح الدورة الحادية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، شدد فيها على أنه "علينا أن نضاعف جهودنا لتنشيط جدول الأعمال الدولي لترع السلاح ومنع الانتشار وتخليص العالم من الأسلحة النووية". (البيان الصحفي SG/SM/11158)

وقد ظلت الأمم المتحدة منذ عهد بعيد تقدم الدعم لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تشجيع الدول على اعتماد البروتوكول الإضافي وتعزيز الأمن المادي للمواد والمرافق النووية وتشجيع إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي وضمان اقتصار استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية، وتشجيع اعتماد ضمانات شاملة من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وظلنا نقدم الدعم الإداري والموضوعي للدول الأطراف في تلك المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠.

وفي نفس يوم ١٧ أيلول/سبتمبر أيضا، وجه الأمين العام رسالة - أتلوها كذلك باسمه - إلى المؤتمر الخامس لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، دعا فيها إلى مواصلة الجهود من قبل الدول والمجتمع المدني لتحقيق ذلك الهدف التاريخي. وقد عمل مكتب شؤون نزع السلاح ومراكزه الإقليمية للسلم ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنشاط مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز سريان مفعول هذه المعاهدة.

وفي فترة لاحقة من ذلك الشهر، وجه الأمين العام شخصا كلمة إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الذكرى

وفضلا عن ذلك، فإن جميع أعمال الأمم المتحدة - بما في ذلك مبادرتها الداعية، وأعمالها مع المنظمات غير الحكومية، وجهودها لتثقيف الجمهور، والعديد من حلقات عملها الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز وتنفيذ القواعد المتعددة الأطراف والمتفق عليها، وجهودها لتعزيز سيادة القانون والعضوية الشاملة في المعاهدات الرئيسة المتعددة الأطراف، ومداولاتها المستمرة بشأن حالة المبادرات القائمة والناشئة لترع السلاح، ودورها، من خلال مجلس الأمن، في توطيد القواعد المتفق عليها - وفي جميع تلك المجالات، يكون إحراز تقدم في الأمم المتحدة مفيدا لأعمال جميع تلك المنظمات الأخرى المتصلة بترع السلاح.

إن كل ذلك يتسق اتساقا كبيرا مع أحد أكثر الأغراض الأساسية للأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق، ألا وهو جعل هذه الهيئة "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم" وتوجيهها نحو إدراك غاياتها المشتركة. كما أنه يتسق مع العبارات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح - التي اعتمدت في هذه القاعة ذاتها في عام ١٩٧٨ - وشددت فيها الجمعية العامة على أن الأمم المتحدة تطلع "بدور محوري وبالمسؤولية الأولية في مجال نزع السلاح" (القرار د١ - ٢/١٠، الفقرة ٢٧). والتزام الأمم المتحدة نحو جميع الكيانات الممتثلة في اجتماعنا للخبراء اليوم التزام عميق ومسجل على أعلى مستوى. كما أنه يمتد ليشمل المنظمات الدولية غير الممتثلة هنا اليوم.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وجه الأمين العام بان - كي مون رسالة شخصية إلى دورة عام ٢٠٠٧ لمؤتمر نزع السلاح، شدد فيها على أنه "خصص موقعا بارزا بين أولوياته لمهمة بث الحيوية في الجهود الرامية إلى نزع السلاح ومنع الانتشار". (البيان الصحفي SG/SM/10848)

وما فتئى مكتب شؤون نزع السلاح يعمل مع المنظمات الأخرى للترويج لوضع معايير ضد الأسلحة غير الإنسانية ويتعاون فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح تعاوناً وثيقاً مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية مع قيامه في نفس الوقت بمساعدة الدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة في سعيه إلى القضاء على الأسلحة غير الإنسانية. وتؤيد الأمانة العامة للأمم المتحدة، في بياناتنا الرسمية وفي الاجتماعات، الجهود الرامية إلى وضع معايير منظمة للذخائر العنقودية. ومن السخرية اللاذعة أننا، بعد مدة طويلة من معارضة الرامايانا لاستخدام الأسلحة غير الإنسانية، ما زلنا نتصارع مع هذه المشكلة.

وإذ ألقى بنظرة إلى الأمام، أرى آفاق تعاون رحبة بين جميع المنظمات الدولية المعنية بتزع السلاح. إنى أرى اتجاهها نحو الشراكات، ومزيداً من تبادل المعلومات، وإقراراً متبادلاً بعمل مختلف منظماتنا ومبادرات جديدة لتعميم التعليم وجهوداً جماعية مضاعفة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومنشورات تُنتج بصورة مشتركة ونُهجاً مبتكرة لوسائل الإعلام، وكثيراً من الطرق الأخرى التي يمكننا العمل بها معاً لتحقيق أهدافنا التاريخية المشتركة.

وأود اختتام بياني بقولي إن مستقبل العالم لا يكمن في المنظمات الدولية، بل في التنظيم الدولي. يجب أن يكون هدفنا تعميق مجال التعاون فيما بين دولنا الأعضاء في سعينا إلى أهداف متعددة الأطراف ومتفق عليها. إن المنظمات الدولية ليست غاية، بل هي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف. وفي ضوء ذلك، أرحب بأفكار جميع أعضاء الفريق اليوم وبآراء أعضاء هذه اللجنة بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمق هذا الاتجاه إلى التعاون الإيجابي على مدى السنوات المقبلة.

السنوات العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وهي مناسبة تذكارية جرى الاحتفال بها في كثير من محافل الأمم المتحدة الأخرى بأنشطة اشترك في ترتيبها كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب شؤون نزع السلاح، الذي عمل أيضاً لإضفاء الطابع العالمي على تلك الاتفاقية ولتنفيذها بصورة تامة.

وفي نطاق فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ولمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يعمل مكتب شؤون نزع السلاح إلى جانب عدة منظمات دولية على إنشاء قاعدة بيانات شاملة موحدة للحوادث البيولوجية ولتحديث المبادئ التوجيهية والإجراءات الفنية التي حددها الجمعية العامة سنة ١٩٨٧ للتحقيقات في حال وجود ادعاءات باستخدام عوامل الحرب البيولوجية.

وبطبيعة الحال، لا يقتصر تعاوننا مع المنظمات الدولية الأخرى قطعاً على المنظمات المعنية بأسلحة الدمار الشامل. نحن نعمل مع المنظمات المحلية ودون الإقليمية والإقليمية يومياً بكل معنى الكلمة، لتعزيز جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومكتب شؤون نزع السلاح هو المركز الرئيسي لتنسيق الجهود في إطار أسرة الأمم المتحدة الكبرى المشتركة بين الوكالات لتحقيق هذا الهدف. وقد حظيت جهودنا لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع بتقدير واسع النطاق، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقود مكتبنا أيضاً الفريق العامل المعني بتزع السلاح وعدم الانتشار لتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. ويشمل هذا التعاون طائفة واسعة من الأنشطة، تتراوح بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعلى أثر اعتماد المعاهدتين، دخل المؤتمر فترة، أخذت وتيرة أنشطته تتباطأ فيها، وأدت تلك الفترة إلى الطريق المسدود الذي لا يزال هنا اليوم. ومن المفارقات أنه يمكن أن نعزو أصول الطريق المسدود إلى نهاية الحرب الباردة، التي غيرت إلى حد بعيد توازن الأمن الدولي وأفضت إلى إعادة تقييم الدول لأولويات نزع السلاح. وهذه الأولويات، التي كانت مستقرة حتى تلك الفترة، أخذت تتطور مع تغير نظرة الدول إلى مسألة الأمن. وبرز على المسرح الدولي ممثلون جدد؛ ومع إمكان حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، ازداد تعقيد العلاقات الدولية، وازداد خطرها وأصبح إمكان التكهن بها أقل.

وأعيد تعريف مفاهيم الاستقرار الاستراتيجي وتجنب الحرب والردع النووي، وحلت هيمنة بعض المصالح الوطنية الخاصة محل التعددية. وباستثناء فترة قصيرة في عام ١٩٩٨ حتى أنشئت اللجنتان المتخصصةتان، المعنية إحداهما بضمانات الأمن السلبية والأخرى بمحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، ظل مؤتمر نزع السلاح عاجزا عن البدء بمفاوضات أو مداولات منظمة بشأن أي بند مدرج في جدول أعماله. ولم تؤد الجهود المكثفة من أجل الخروج من المأزق إلى النتائج المتوقعة. وشيئا فشيئا، آل تباين الآراء بشأن أولويات نزع السلاح إلى وضع مجموعة من البنود التي شكلت أولويات مجموعات الدول المختلفة غير أنها لم تحظ في مجموعها بقبول عدد من الأعضاء: وهو ما يسمى برنامج العمل.

وبعدئذ، لم تحقق التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل هذا توفيقا في الآراء بتاتا، وإن حظيت أحيانا بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء. وعلى مدى سنوات، عجز المؤتمر من تحقيق توازن بين الأولويات. وبالتالي، بدلا من أن يتفاوض المؤتمر بشأن اتفاقات نزع سلاح متعددة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سرجاي أورزونيكديزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد أورزونيكديزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): لدينا اليوم مناسبة هامة، لأن من الحاضرين معنا ممثلو المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بمسائل نزع السلاح، ومستمعونا بينهم العديد من المعنيين حقا بهذه المسائل - بل ربما كانوا معنيين أكثر من أعضاء الفريق. ولكن في نفس الوقت، لدينا محفل مناسب للمناقشة وللتعبير عن آرائنا.

ما هي مشكلة نزع السلاح؟ لماذا استُهيئت بتزع السلاح حتى أنه لم يعد جزءا من الحوار السياسي؟ لقد أهمل نزع السلاح، خلال العام المنصرم، في عدة منتديات دولية فضلا عن العلاقات الثنائية. فما هو أثر إهمال مسألة نزع السلاح هذا؟

لا بد لي من البدء بمؤتمر نزع السلاح، لأن من إمكاناته، أكثر من أي منتدى آخر، أن يعزز استقرار العالم وأنه يوطد الثقة بالعلاقات بين الشعوب. وذلك لأن الثقة بتزع السلاح تشمل مسألة الأسلحة الاستراتيجية.

إن مؤتمر نزع السلاح، في غضون العقد الأول من وجوده، قد حدد أولوياته في "الوصايا العشر" - التي على أساسها كان ينبغي وضع جدول الأعمال السنوي - كما حدد أساليب عمله، التي كان يجري بعد ذلك استعراضها وتعديلها بصورة دورية. وقرابة نهاية تلك الفترة، بدأت الجهود التحضيرية تؤتي أكلها - إذ دخل المؤتمر مرحلة التفاوض على المعاهدات. وعقب انتهاء المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢. وبشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سنة ١٩٩٦، ألغى هذان البنودان من جدول الأعمال.

وتشكل أسلحة الدمار الشامل - لا سيما إمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين - خطراً جسيماً علينا جميعاً. ويكتسي إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أهمية حيوية لأمننا الجماعي، ويجب مواصلة الجهود واعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

وتشير أرقام صدرت مؤخراً عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى أن إجمالي ما أنفق على الأسلحة، خلال العام الماضي، تجاوز ١,٢ ترليون دولار لأول مرة منذ أوج الحرب الباردة. وعلى النقيض من ذلك، بلغت الأموال التي أنفقت على المعونة خلال نفس الفترة ٧٨,٦ بليون دولار. وبالتالي، وكما نرى، يمكن لترع السلاح أن يوفر موارد هامة توجه لجهود التنمية، علاوة على تعزيز الثقة بين الدول والإسهام في الاستقرار الاستراتيجي في جميع أرجاء العالم. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز أجندة التنمية، بما في ذلك الهدف الإنمائي الرئيسي للأمم المتحدة: أي الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعد الانتكاسة التي وقعت السنة الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي إصلاح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها. ويعزى المأزق في مؤتمر نزع السلاح إلى عامل سياسي وليس هيكلي أو إجرائي. وقد كشفت المناقشات السنوية الرامية إلى تنشيط المؤتمر - وأنا الأمين العام للمؤتمر - عن أن المواقف السياسية للدول ظلت على حالها تقريباً. وفي ظل مثل هذه الظروف، يبدو أنه سيكون من العسير الاتفاق على برنامج عمل دون بذل جهود مشتركة استناداً إلى نهج جديدة ومبتكرة. وإثارة المزيد من الاهتمام وتغيير التوجهات إزاء المؤتمر في العواصم قد يكون حلاً يستحق الثناء. وعلاوة على ذلك، قد يكتسي التوصل إلى توافق سياسي جديد في الآراء بشأن الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، يتجاوز المصالح الأمنية الوطنية الضيقة، أهمية حاسمة لتنشيط المؤتمر.

الأطراف، ما انفك يحاول التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات الحالية لترع السلاح.

وعلى مدى الأعوام، عُزى المأزق إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك اختلاف الآراء بشأن جدول الأعمال، والنظام الداخلي، وعملية اتخاذ القرار، والنظام غير الرسمي للمجموعات السياسية، وتشكيلة المؤتمر وعدم اشتراك المجتمع المدني - الذي لا يشكل، بالمناسبة، مصدر قلق لمؤتمر نزع السلاح فحسب. ومن دواعي الأسف البالغ عدم تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح، الذي نستشعره جميعاً في المجتمع الدبلوماسي المعني بتزع السلاح. وعلينا أن نعمل على تعزيز دعم وتفهم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. فبدونها، أعتقد أننا لن نتمكن من التواصل، لا مع الحكومات - وهو الأهم - ولا مع الناس الذين سيقدمون الدعم لنا.

إن الزيادة في عدد أعضاء المؤتمر، بواقع ٢٣ عضواً في عام ١٩٩٦ و٥ أعضاء في عام ١٩٩٩، لم تساعد المؤتمر في التغلب على مشاكله. فقد استمرت الدول الأعضاء في الاختلاف بشأن تغيير جدول الأعمال الذي وضع خلال السنوات الأولى من عمر المؤتمر، وتغيير تشكيلة المجموعات السياسية. علاوة على ذلك، وكما قلت، فإن المجتمع المدني لا يستخدم بصورة كاملة الآليات الحالية لتعميم آرائه ومواده على أعضاء المؤتمر، بما في ذلك الآليات التي اعتمدها المؤتمر في عام ٢٠٠٤.

وفي ذلك السياق، ينبغي ألا نغفل عن الحقيقة المتمثلة في عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في سياقات أخرى أيضاً. ومما لاشك فيه أن أكبر خيبة أمل في مؤتمر القمة العالمي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تمثلت في العجز عن التوصل إلى اتفاق ولو حتى على فقرة واحدة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

المدرجة في جدول الأعمال، والمناقشات الهيكلية الرامية إلى التأثير المتبادل في السياسات والمفاهيم الأمنية للدول الأعضاء، والدفع بعملية بناء توافق في الآراء.

وبالتبادل، ينبغي أن يقوم مؤتمر نزع السلاح باستعراض أساليب عمله والبحث عن نهج جديدة يمكن أن تعزز استجابته للتهديدات والتحديات الأمنية المعاصرة. وقد يكون التقدم المحرز متواضعا، غير أنه ليس في وسع المؤتمر أن يبقى مكتوف الأيدي. وعلينا أن نذكر أن بناء التوافق في الآراء عملية تتطلب وقتا. غير أنها يجب ألا تستغرق وقتا أطول من اللازم، لا سيما عندما تتناول مسائل ذات أهمية استراتيجية. وينبغي لجهود مؤتمر نزع السلاح أن نسترشد بفضائل الإرادة السياسية والمثابرة والصبر.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات بشأن الدورة السابقة لمؤتمر نزع السلاح. ولا أعتقد أنني أعالي حين أقول إن مؤتمر نزع السلاح يقف على مفترق طرق. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أقيم الحالة التي سادت المؤتمر في العام الماضي.

أود أن أقول إنه لم تحدث سوى أشياء إيجابية قليلة للغاية. ولا بد أن أبدأ بالتطور الإيجابي الذي بدأ في عام ٢٠٠٦ عندما قرر الرؤساء الستة للمؤتمر التعاون الوثيق لتوجيه عمل المؤتمر طوال العام. وقد أتاح ذلك النهج الجديد للمؤتمر تكثيف عمله بصورة ملموسة، وجذب مشاركة واسعة للخبراء من العواصم. وفي ذلك الصدد، يجب أن أذكر الإسهام القيم للرؤساء الستة، أي ممثلي الاتحاد الروسي، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال. واستمر هذا التقليد الجديد بالتواصل بين الرؤساء لسنة ثانية. وقد نفذ الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ - ممثلو إسبانيا، وسورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا - التزامهم على أتم وجه باستمرارهم في القيادة.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ما لم تُتخذ قرارات سياسية على أرفع مستوى، لن تنجح حتى أكثر الجهود تصميمًا من جانب الهيئات المتعددة الأطراف القائمة المعنية بنزع السلاح - بما فيها، بالطبع، مؤتمر نزع السلاح - وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في واحدة من رسائله العديدة الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح،

”لا يمكن الخروج من المأزق بالوسائل الإجرائية أو بمجرد تحسين الاقتراحات القائمة. وينبغي للعواصم أن تعيد تقييم المواقف بشأن المؤتمر على نحو شامل، وأن تتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح“.

وقد أدى شعور البعض بحيبة الأمل جراء المأزق إلى التفكير في إمكانية تعليق المؤتمر أو حتى حله إن عجز عن تحقيق نتائج في المستقبل القريب. وقد كانت تلك الفكرة تخبّر في أذهاننا منذ عام ٢٠٠٤، فضلا عن الفكرة المتمثلة في عمل شيء آخر - أي إنشاء هيئة أخرى. غير أن هناك آراء أخرى مفادها أن استبدال المؤتمر بألية تفاوضية أخرى لن يحل المشاكل بالضرورة وقد يجعلها تتفاقم.

والمشاكل لا تتصل بمبكل المؤتمر، بل إنها، كما ذكرت مرارا وتكرارا، تتعلق بالإرادة السياسية. ويجب علينا أن نتصرف وفقا لذلك. وغني عن البيان أن بعض المسائل لا يمكن حلها سوى من خلال الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح. وتلك الهيئة هي مؤتمر نزع السلاح، الذي انبثق عنه، كما يبين لنا التاريخ، العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية الهامة، على نحو ما ذكرت.

وينبغي ألا نتوان عن استخدام الآليات القائمة والمحتملة المتاحة حاليا للمؤتمر، مثل المناقشات بشأن المسائل

العمل. وقد تولد زخم لإخراج مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود الطويلة، ويتعين الاستمرار في الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق لبدء العمل الموضوعي.“

وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعبر عن رأي أفراد؛ بل هو رأي الرئيس، ممثل سورية الذي أدلى بذلك البيان بموافقة أعضاء المؤتمر.

وأرى أن جميع تلك التطورات الإيجابية تجسّد التصميم الذي أبداه مؤخراً أعضاء المؤتمر على بث الحياة فيه.

ومن الأهمية بمكان هذا العام، كما قلت، أن استفاد المؤتمر من الاتساق في القيادة الذي بدأ في عام ٢٠٠٦ وتجسّد في ورقة رؤية الرؤساء الستة (CD/1809). وكما ذكرت سابقاً، توقفت ممارسة التغيير المستمر لتركيز المؤتمر، حيث اعتاد كل رئيس على السير في اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي سلكه سلفه أو سلفها. والتقليد الجديد المتمثل في الاستمرارية الرئاسية مكّن الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ بالفعل من بدء مناقشات فيما بينهم بشأن آفاق التعاون خلال دورة العام القادم. وأصبح عمل المؤتمر أكثر اتساقاً بكثير لأنه تم الاتفاق على الجدول الزمني لأنشطة الدورة في وقت مبكر من العام. وأصبح المؤتمر أكثر ميلاً من ذي قبل إلى التسليم بأهمية التقارير الرئاسية الدورية وسجلات الأنشطة الرئيسية. كما غدا المؤتمر أكثر واقعية بشكل ملحوظ، إذ يضطلع بأعماله وفقاً لجدول أنشطة بدلا من برنامج عمل رسمي الطابع.

وفي دورة العام القادم، سيكون ثمة تحديات رئيسية. وخلال فترة ما بين الدورات، قد يكون من المستصوب التفكير جيداً في النقاط التالية التي أود أن أثيرها مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح وأعضاء اللجنة الأولى.

وذلك أمر هام جدا لمؤتمر نزع السلاح حيث يُطبق فيه نظام الرئاسة بالتناوب.

وفي الأعوام الماضية، كنا نواجه مشاكل كبيرة عندما يسعى رئيس لتحقيق هدف ما بطريقة ما ويعمل خلفه بطريقة مغايرة تماما. وأعتقد أنه منذ عام ٢٠٠٦، تعاون الرؤساء بالتناوب تعاوناً وثيقاً في تجميع وثيقة الرؤية، التي تجسّد رؤية الرؤساء الستة الذين يمثلون مختلف مناطق العالم. وذلك بالضبط هو ما يساعد مؤتمر نزع السلاح حالياً على التقدم، وإن كان تقدماً ضئيلاً.

وما برح المنسقون السبعة الذين عينهم الرؤساء يشاربون أيضاً على دعم الرئاسة. وأظهرت إدارتهم للعمل المتعلق ببنود جدول الأعمال السبعة قدرة أعضاء المؤتمر على العمل بجد والمشاركة الوثيقة.

ومن المهم أيضاً أن الحالة التي آلت إليها الأمور في المؤتمر نتيجة لهذا المستوى الجديد من العمل المكثف شجعت الرؤساء الستة على تقديم ورقة تُعرف بالاقترح الرئاسي - الوثيقة CD/2000/L.1 - تتضمن عناصر قرار يرمي إلى الخروج من حالة الجمود الطويلة التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح. وهذا العام أيضاً، ستقدم الرئاسة تقريراً رئاسياً في نهاية كل من الأجزاء الثلاثة للدورة السنوية.

وختاماً، قدم المؤتمر هذا العام، تقريراً أكثر موضوعية إلى الجمعية العامة. وقد أعد التقرير بروح طيبة، وهو أمر هام في أي جهد دبلوماسي. وفي هذا المقام، أود أن أقتبس من تقييم ممثل سورية، وهو آخر من تولى رئاسة المؤتمر، حيث سيقدم تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى أعضاء اللجنة:

”لقد أحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً كبيراً بعقد مناقشات مواضيعية هامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال وبقطع شوط طويل في جهوده، غير أنه لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن برنامج



الشواغل الأمنية الشرعية لجميع الدول. وأناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشجيع مؤتمر نزع السلاح على العودة إلى مزاولة عمله واعتماد قرار يستشرف المستقبل، بدون تصويت. وهذه مجرد بداية نجاح مؤتمر نزع السلاح في المستقبل - وإني أؤمن بهذا حقا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي أورزونيكيدزه، على بيانكم. وأعتقد أنه قد تُوبع بصورة وثيقة، نظرا لوجود العديد من الأطراف الفاعلة في مؤتمر نزع السلاح، وهو أمر يثبت أن مؤتمر نزع السلاح ليس متسدى باردا تحصل فيه أمور غريبة. بل على العكس، إن مؤتمر نزع السلاح يواكب التطورات والشواغل العالمية. إنكم قد تكلمتم من فوركم عن مستقبل مبشر يعكس فيه التقدم في مؤتمر نزع السلاح فعلا ما يرغب المجتمع الدولي في تحقيقه في مجال نزع السلاح النووي.

المتكلم التالي في قائمتي هو السيد روغيليو فيرتير، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويسرنى كثيرا أن أعطيه الكلمة.

**السيد فيرتير** (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم. وأتمنى لكم وللجنة كل النجاح في عملها الهام. كما أود أن أعرب عن مدى سروري لمشاركة المنصة هنا مع بعض الشخصيات المرموقة. وأولا أود مرة أخرى أن أقدم تهنيتي لسعادة السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وأن أعرب عن تقديري لبيانه ولتحديثه الفكرة التي أشاطره إياها بشكل كامل ألا وهي: ضرورة تعاون المنظمات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الحد الأقصى من العمل الذي نقوم به والمهارات التي يمكن أن نقدمها. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمكتب شؤون نزع السلاح على الدعم الذي يقدمه بقوة إلى منظمتي.

هل يمكن حل الخلافات بشأن الاقتراح الرئاسي لعام ٢٠٠٧ بصورة تزيد من فرص اعتماده بتوافق الآراء؟ أود أن يتابع الأعضاء تلك المسألة. وهل مفهوم برنامج عمل شامل - الذي ينطوي على معالجة المسائل الأساسية بالترادف وبشكل متوازن - ينطوي على طموح غير واقعي؟ فالنهج الشامل الذي اتبع على مدى العشرة أعوام الماضية لم يسفر عن تقدم. ومن المفارقات، أن المؤتمر، مع أنه يسعى إلى إتباع نهج شامل، فإنه، لا يعتمد أي برنامج عمل في نهاية المطاف. ومن الناحية الواقعية، فما هي الآمال التي تلوح في أفق المستقبل القريب للتغلب على المصاعب التي حالت لغاية الآن دون اعتماد الاقتراح الرئاسي؟ وثمة حاجة إلى بذل جهود جديدة وحيثية لكسر حالة الجمود المستمر، لكن إنجازات دورتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أعطتنا مجموعة واضحة ومقنعة من الأفكار لتحقيق ذلك.

أود أن استخلص بعض الاستنتاجات النهائية. أولا، أن الجهد الذي بُذل في هذا العام للتوصل إلى تفاهم يقوم على الرغبة المشتركة في أن يكمل مؤتمر نزع السلاح ولايته بوصفه هيئة تفاوضية، عوضا عن كونه متسدى للمناقشة. ثانيا، إن هذا الجهد يعني أيضا أن إمكانيات المؤتمر كهيئة تفاوضية ما زالت حية وأن المؤتمر قادر على تحقيقها في المستقبل القريب. ثالثا، والأهم، أن ذلك الجهد يمثل اعترافا - كما أمل - بالمسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق هذه الهيئة لمعالجة مسائل عصرنا الهامة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، وهي بذلك تسهم في تحسين الأمن وتعزيز علاقات أفضل بين جميع الدول، وهيئة فرصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بتوفير بلايين الدولارات. رابعا، من جانبي، سأبذل كل ما بوسعي لمساعدة الدول الأعضاء على إيجاد حل.

ومن الأهمية بمكان أن الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ يوفرون لمؤتمر نزع السلاح قيادة خلاقة، آخذين بالاعتبار

وتكمن أهمية الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة في الاعتراف بالإنجازات الملموسة التي يمكن أن تشير إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذه الفترة القصيرة نسبيا، وصل عدد الدول الأعضاء في منظماتنا إلى ١٨٢ دولة - وهي نتيجة مرضية ناجمة عن الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز عالمية الاتفاقية، فضلا عن أنها علامة على الدعم الواسع في جميع أرجاء العالم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بأهداف الاتفاقية في مجال نزع السلاح، فإن أكثر من ثلث جميع الأسلحة الكيميائية المعلنة تم القضاء عليها بشكل فعال ولا رجعة فيه وكامل. واعتبارا من ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، صدقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تدمير أكثر من ٢٥ ٠٠٠ طن متري من أكثر من ٧١ ٠٠٠ طن متري من العوامل الكيميائية المعلنة. وهذا يمثل حوالي ٣٥ في المائة من المخزونات المعلنة على نطاق العالم. وجميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي يبلغ عددها ٦٥ مرفقا والتي أعلنتها ١٢ دولة تم تعطيل مفعولها و ٩٤ في المائة منها إما تم تدميرها أو تحويلها إلى الأغراض السلمية وفقا للاتفاقية.

وما زال مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يرصدون باستمرار عمليات التدمير في المرافق ذات الصلة، على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، و ٣٦٥ يوما في العام. واعتبارا من ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تم الاضطلاع بما يقارب ١ ٨٠٠ عملية تفتيش فيما يتعلق بالتجريد من السلاح الكيميائي، وهو ما يبلغ إجمالي ١١٦ ٩٠٢ يوم تفتيش - أو ٨٥ في المائة - وطيران حول العالم لمسافة ٨٦ مليون كيلومتر. وفي الوقت نفسه، تم إجراء أكثر من ١ ٢٠٠ عملية تفتيش في المرافق المتصلة بالصناعات الكيميائية.

كما أشعر بالسرور لوجودي هنا مع الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. وقد زرت مؤتمر نزع السلاح في أوائل آب/أغسطس وفي ذلك الوقت مرت الذكرى السنوية العاشرة لمنظمتي. وأشعر بالامتنان على ذلك. كما أنني، بطبيعة الحال، أشعر بالسرور لوجودي هنا مع الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن زميلي ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكان هذا العام عاما هاما بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ للذكرى السنوية العاشرة لإنفاذ المعاهدة التي أدت إلى إنشاء المنظمة. وقبل بضع أيام فقط، في ٢٧ آب/أغسطس، عُقد اجتماع رفيع المستوى هنا في الأمم المتحدة التقى فيه حوالي ١٤٠ وزيرا للخارجية وممثلا دائما للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليؤكدوا مجددا على دعمهم للأهداف السامية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما ذكرت في تلك المناسبة، مع أن الموضوع الرمزي للاجتماع كان الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد كان في الواقع اجتماعا دوليا مكرسا للسلام والتقدم وتعددية الأطراف بوصفها طريقة فعالة للنهوض بمصالح الإنسانية.

ووصف معالي السيد بان - كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في بيانه، الاتفاقية بأنها تشكل إنجازا هاما حقا في مجال نزع السلاح وبوصفها معلما لتصميم العالم على القضاء على أحد أكثر الأسلحة وحشية فيما يمكن تصوره على الإطلاق. وأود في هذه المرحلة أن أشيد أيضا بالأمين العام على دعمه لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى الأولوية التي يوليها للمسائل المتصلة بنزع السلاح، على النحو الذي أشار إليه الممثل السامي قبل بضع دقائق.

الحملة المستمرة لتدمير الأسلحة في ست دول حائزة للأسلحة ولكن بشكل خاص على الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة، وهما تحديدا، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وينبغي أن أقول إنه في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، شهدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء فيها معلما تاريخيا حينما أصبحت ألبانيا الدولة الأولى الحائزة للأسلحة التي أزلت بشكل كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وهذا يمثل خطوة هامة حقا، ليس لألبانيا فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله. وأنهى بكل صدق ألبانيا على هذا الإنجاز، الذي أحرز بالرغم من التحديات التقنية الكبيرة الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة الألبانية. وهذا حكم عمليا بعدم إمكانية استكمال مرحلة التدمير في إطار الوقت المتوخى في البداية بموجب أحكام الاتفاقية. وبالرغم من ذلك، فإننا جميعا نقدر بشكل كبير تفاني ألبانيا في استكمال مرحلة التدمير ونشيد أيضا بالولايات المتحدة واليونان وإيطاليا وسويسرا على الدعم الحيوي الذي قدمته لألبانيا في حملتها للتدمير.

وفيما يتعلق بتحقيق هدف الاتفاقية وغرضها، فإن هذا التطور يثبت أن نزع السلاح الكيميائي أمر قريب المنال. وإذا كان بلد واحد قادرا على إنجازها، يمكن للبلدان الأخرى أيضا إنجازها.

وكما أبلغت اللجنة في العام الماضي، طلبت الدول الخمس الأخرى الحائزة تمديدات للمواعيد النهائية للتدمير وأجيبته إلى طلبها. فقد منح الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مهلة حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو الموعد النهائي الأخير والغير قابل للتمديد بموجب الاتفاقية. وأكمل الاتحاد الروسي تدمير ٢٣ في المائة من مخزونات أسلحته الكيميائية. وتزايدت أنشطة التدمير في روسيا تدريجيا مع بدء

ولا يمكن الاستهانة بأهمية إنشاء نظام جيد وكفؤ للتفتيش الصناعي، نظرا لأن هذا أمر أساسي لتعزيز الثقة بين الدول الأطراف بأن الصناعة الكيميائية لا تشارك إلا في الأنشطة الشرعية والسلمية، وبالتالي العمل على تحقيق الأهداف الأمنية للاتفاقية.

ويمثل التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية في إطار الولايات المحلية لدولنا الأعضاء عاملا هاما في النجاح النهائي للاتفاقية. وقد طورنا برامج تكفل تقديم المساعدة الحيوية للجهود الوطنية في هذا المجال، ويزداد بشكل مطرد عدد الدول الأطراف التي اتخذت تدابير محلية شاملة لجعل الاتفاقية اتفاقية فعالة في النظم القانونية لهذه الدول. وهذا مجال حيوي أيضا في الجهد العالمي لمنع الإرهابيين وغيرهم من الأشخاص من الحصول على المواد والتكنولوجيا الخطرة ونقلها وإساءة استخدامها بغية تهديد الأرواح. وبذلك فإن التنفيذ الوطني الكامل للاتفاقية يمثل إسهاما بالغ الأهمية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي إطار تعاوننا الدولي وتقديم برامج المساعدة، شارك أكثر من ٦٠٠ ٥ شخص في نطاق واسع للأنشطة والتبادلات التي تهدف إلى تشجيع استخدام الكيميائي من أجل الأغراض السلمية فقط وإلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الرد في حالة وقوع تهديد أو هجوم فعلي ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد هذه الدول.

وأود الآن بلورة الأفكار التي ذكرتها بإيجاز. والعمل الذي تم إنجازه يبرز بوضوح أيضا العمل الذي ما زال يتعين القيام به. ولا يساورنا أي شك في أنه توجد تحديات كبيرة تلزم مواجهتها بشكل فعال في الأجلين القصير والطويل. ومع بقاء أقل من أربعة أعوام قبل ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الموعد النهائي لاستكمال تدمير جميع المخزونات المعلنة للأسلحة الكيميائية، ركزنا اهتمامنا على نحو مفهوم على

للمهلة التي حددها مؤتمر الدول الأطراف. وأبلغ هذا البلد المجلس التنفيذي مؤخرا بأنه يضع الترتيبات النهائية لإنشاء مرفق التدمير المطلوب من أجل إنجاز هذه المهمة ضمن تلك المهلة.

وفي حين تدل هذه الأرقام على إحراز تقدم مطرد، من الواضح بنفس الدرجة أن جهود نزع السلاح ستظل تتطلب أكبر قدر من اهتمامنا وطاقاتنا ومواردنا. وأمام الدولتين الرئيسيتين الحائزتين مهمة شاقة. ورغم أن إجمالي حجم الأسلحة الكيميائية المدمرة حتى الآن يقل عما تتوخاه الاتفاقية إلا أن هذا لا يمثل نقصا في الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة، بل إنه نتيجة للتحديات التقنية والمالية التي تواجهها في عملية التدمير والتي لم يكن بوسع واضعي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أن يتوقعوها بالكامل.

إننا نجد تشجيعا في الالتزام الشديد بالاتفاقية الذي تبديه جميع الدول الحائزة، ونحن نشجعها على استنفاد كل الجهود لضمان استكمال التدمير بحلول المواعيد النهائية المقررة في مؤتمر الدول الأطراف وفقا لأحكام الاتفاقية.

وبالإضافة إلى جهودنا في مجال نزع السلاح، يجب أن نستمر في ضمان تنفيذ نظام عدم الانتشار. بموجب الاتفاقية بكامل نطاقه ومن جميع جوانبه. وكما ذكرت، فقد تم بالفعل إجراء أكثر من ٢٠٠ ١ عملية تفتيش تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٨٠ بلدا. ومن المؤكد أن هذا الرقم سيزداد في المستقبل، من الناحية الفعلية والنسبية على السواء؛ فمع اقترابنا من استكمال وفاء الدول الحائزة بالتزامات التدمير، من الواضح أنه على المدى البعيد سيمثل عدم الانتشار الهدف والنشاط الأساسيين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولذلك، يجب أن نتأكد من أن نظام عدم الانتشار الذي يجري تنفيذه حاليا في إطار الاتفاقية سيظل فعالا في

تشغيل مرفقين جديدين للتدمير في الأشهر الأخيرة في كامباركا وماراديكوفسكي. والجهود التي تبذلها روسيا للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتزعم السلاح وتصميمها على ذلك أمر جدير بالثناء. والمساعدة التي تقدمها بلدان مجموعة الثمانية ودول مانحة أخرى لدعم برنامج الاتحاد الروسي للتدمير كانت حاسمة في تزايد زخم إزالة الأسلحة الكيميائية في روسيا، وآمل أن يستمر هذا التعاون الحيوي في المستقبل.

والدولة الأخرى الحائزة الرئيسية، الولايات المتحدة الأمريكية، دمرت أكثر من ١٣ ٠٠٠ طن متري من المواد الكيميائية الحربية. وتمثل هذه الكمية نسبة ٤٨ في المائة من إجمالي مخزونات الولايات المتحدة، وهي تشكل معلما هاما في حملتها لتدمير تلك المواد. وأود أن أثنى على التزام الولايات المتحدة، التي بدأت تدمير مخزونها حتى قبل أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وهذا الالتزام بالوفاء بواجبها وفقا للاتفاقية ظل التزاما ثابتا. وفي الوقت نفسه، قدمت الولايات المتحدة إلى بلدان أخرى مساعدات هي في حاجة ماسة إليها في الجهود التي تبذلها للتدمير.

وفيما يتعلق بدول أخرى حائزة، أود أن أنوه بالعزم النموذجي لدى الهند على إكمال تدمير مخزونها في غضون الموعد النهائي المحدد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. لقد دمرت الهند بالفعل نسبة ٨٧ في المائة من مخزونات أسلحتها الكيميائية المعلن عنها ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة المستهدفة بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وعلى نفس المنوال، قامت دولة طرف في الاتفاقية بتدمير ٩٤ في المائة من مخزونات أسلحتها الكيميائية، وهي تستحق ثناء مماثلا. ومن المتوقع لهذه الدولة الطرف أن تستكمل العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وتأخذت الجماهيرية العربية الليبية تدابير لضمان تدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية بحلول عام ٢٠١١، وفقا

البحثية والإنتاج والإدارة في كل مرافق الصناعة الكيميائية في العالم.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى أهمية هذا المجلس الاستشاري العلمي الذي يعمل باستمرار لكي يضمن للآليات المحددة في الاتفاقية لإنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية أن تواكب ما يحرز من تقدم. وفي هذا المسعى، يكتسي التعاون المستمر من العلماء والمهندسين في شتى أنحاء العالم أهمية بالغة.

وبينما نسعى إلى ضمان استمرار فعالية المعايير الواردة في الاتفاقية ومواءمتها مع الظروف الناشئة، يجب تأمين شبكة السلامة من احتمال حيازة وتطوير وسوء استخدام المواد الكيميائية السامة وسلائفها ضمن إطار النظم القانونية المحلية للدول الأعضاء. ويتعين على الدول الأطراف أن تضمن ترجمة المحظورات المنصوص عليها في الاتفاقية إلى قوانين محلية تنطبق على أي فرد أو كيان يعمل تحت ولايتها ورقابتها.

ولا يمكننا أن نشعر بالأمان ما دامت هناك ثغرات يمكن استغلالها في استخدامات إجرامية وإرهابية محتملة للكيمياء ومنتجاتها. لذلك، وكما ذكرت من قبل، تشجع المنظمة بقوة على التنفيذ الكامل للاتفاقية، ليس مجرد ضمان الامتثال حسب الأصول للالتزامات بموجب الاتفاقية، ولكن من أجل تعزيز الأمن من جميع جوانبه في مواجهة سلوكيات محتملة من الحكومات ومن الأفراد أيضا.

ومنذ المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الذي عُقد في عام ٢٠٠٣، والذي اعتمد خطة عمل لتعزيز التنفيذ الوطني الفعال على الصعيد العالمي، ازداد بشكل مطرد عدد الدول الأطراف التي أدخلت تشريعات ملائمة، بما في ذلك التشريعات الجزائية. فلقد ارتفع عدد الدول الأطراف التي سنت تشريعات شاملة من

جميع الأوقات. وسيطلب ذلك الصقل المستمر لجهودنا في مجال التحقق من الصناعات الكيميائية وضرورة تكثيف هذه الجهود، كما يتسنى تغطية جميع فئات المرافق ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاقية بشكل كاف. وعندما أقول جميع الفئات، فإنني أشير إلى الفئات الأربع، بما في ذلك الفئة المعروفة بـ "مرافق أخرى لإنتاج المواد الكيميائية"، وهي مرافق أرى أنه لا يتم تفتيشها في هذه المرحلة بالدرجة المستصوبة حتى يتسنى تقديم ضمانات كافية بعدم الانتشار إلى الدول الأعضاء.

والصناعات الكيميائية، شأنها شأن أية صناعات حديثة، مستمرة في التطور، في حين تظل آلية التحقق على حالها نسبيا. والتدخلات المتزايدة بين العلوم الكيميائية والبيولوجية، ودمج الهندسة الكيميائية في علوم الحياة والصهر بينها وبين تكنولوجيا المعلومات عوامل تؤثر على عدد من المجالات ذات الأهمية البالغة لأغراض الاتفاقية. إنه واجب وتحدي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تضمن استمرار قدرتها على التعامل مع هذا التطور بطريقة فعالة في كل الأوقات.

وهنا، أود أن أشيد مرة أخرى بمشاركة الصناعات الكيميائية في دعم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نتطلع إلى استمرار التفاعل مع هذه الصناعات لضمان دعمها المستمر في جميع المراحل.

إن التكنولوجيات الجديدة، مثل التكنولوجيات المتناهية الدقة، وابتكار منهجيات جديدة للصناعات الكيميائية، إذا أُسيء استخدامها يمكن أن تؤدي إلى تصنيع أسلحة كيميائية جديدة وأن تشكل تحديا لنظام التحقق المنشأ بموجب الاتفاقية. لذلك، ولكي تحافظ الآلية على أهميتها وفعاليتها في المستقبل، يتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتكيف مع التغير السريع في الأساليب

لهذا الحظر، على نحو ما وافق عليه مجلسنا التنفيذي بعد اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة، وعن طريق تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومنذ اتخاذ القرار المذكور، قدمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التعاون المناسب للأمم المتحدة، ولا سيما للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وقد تمت، في شباط/فبراير الماضي، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن، المجتمع لاستعراض التعاون بين المجلس والمنظمات الدولية في مجال تنفيذ القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) (انظر S/PV.5635). وشاركنا أيضاً بنشاط في جميع مناسبات التواصل الإقليمي، التي نظمتها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية، لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا وآسيا - بما فيها حتى الآن وسط آسيا - وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط.

وهناك دعوات أساسيتان أخريان من دعائم عملنا تتعلقان بالمادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية، اللتين تشتملان التعاون والمساعدة الدوليين. وهذان مجالان لهما أهمية خاصة لدولنا الأعضاء الكثيرة، ذات الاقتصاد النامي أو التي في مرحلة الانتقال. وتضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعدد من البرامج التي تستهدف بناء قدرات الدول الأعضاء في منظماتنا، على تعزيز التطبيقات السلمية للكيمياء ومتابعة الأنشطة المشروعة المتصلة بالصناعة.

ونقوم بعدد من الأنشطة المنتظمة المصممة لإفادة دولنا الأعضاء. وتشمل الأنشطة محاضرات لتطوير المهارات التحليلية، وتقديم الدعم لمشاريع البحث وإيفاد الطلبة المتدربين إلى شتى المؤسسات في جميع أنحاء العالم. ومن أشهر برامجنا التدريبية ما ندعوه ببرنامج المشاركين، المصمم لإيفاد

حوالي ٥٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٧ في الوقت الحاضر، بينما سنت ٤٣ دولة أخرى من الدول الأطراف تشريعات تغطي بعض، ولكن ليس كل، المجالات ذات الصلة بالاتفاقية.

في الوقت نفسه، ارتفع عدد الدول الأطراف التي عينت أو أنشأت هيئاتها الوطنية - وهو مطلب تنص عليه الاتفاقية وعامل رئيسي في تنفيذها على المستوى المحلي - إلى ١٧٢ دولة، أو ٩٥ في المائة من جميع الدول الأطراف. وبينما تمثل هذه الأرقام تقدماً مرضياً، إلا أنها تدل في الوقت نفسه على ضرورة عمل المزيد لضمان التنفيذ الكامل للأحكام الرئيسية في الاتفاقية على الصعيد المحلي، ومن ثم التقييد بها كما ينبغي.

وثمة تهديد إضافي يشكله توفر بعض المركبات الكيميائية السامة الشائعة التي يمكن استخدامها لأغراض خبيثة من قبل شخص ما يملك المعرفة البدائية المتاحة على نطاق واسع واللازمة لتحويل تلك المركبات إلى أسلحة مما يحتم على جميع الدول أن تعي هذه الأخطار القائمة وأن تتصدى لها. إن التنفيذ الكامل للاتفاقية من قبل جميع الدول الأطراف وتضافر الجهود في كل المناطق ومع جميع أصحاب المصلحة هما أيضاً من الأمور الحاسمة لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتبرز عدة هجمات بقنابل الكلور، سُنت مؤخرًا في العراق، الأخطار التي لا يشكلها استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل المواد الكيميائية الأخرى السامة أيضاً، المستخدمة في الحياة اليومية. ومع أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست وكالة لمكافحة الإرهاب، نظراً للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية التي تقع في دائرة اختصاصنا، علينا أن نسهم إسهاماً هاماً في هذا المجال. وذلك الإسهام ينبغي أن يتحقق في آن معاً عن طريق التنفيذ الكامل

عملية الانضمام، ومنها العراق ولبنان. والواقع أن المنظمة التي أترأسها ما فتئت تعمل بهمة مع كلا هذين البلدين. وعلى سبيل المثال، قمنا بزيارات لبيروت وعقدنا اجتماعات مع مسؤولين عراقيين في عمان لنكفل أن كلا البلدين سيتزلان على الأرض وهما يجريان - إذا صح التعبير - عندما ينضمان إلى الاتفاقية.

ومن المؤسف أنه لا يمكننا التفاوض بنفس المقدار بالنظر إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط. فإن بلدانا كمصر وإسرائيل - التي وقّعت الاتفاقية لكنها لم ترمها بعد - وسورية، لا تزال تستشهد بدواعي اهتمام أمني إقليمي كأسباب لعدم انضمامها إلى الاتفاقية. وبصفتي مديرا عاما لهذه المنظمة، فإنني - من جهة أولى - أومن إيماننا وطيدا بصلاحيات الاتفاقية، أيا ما كانت الظروف الإقليمية. ما هي الآثار العملية لوقوع الاختيار على استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة بعينها؟ لا شك في أن ليس لهذا أي مزية استراتيجية، لأن الحروب لم يعد يُحرز الانتصار فيها بالأسلحة الكيميائية. وما تبقى هو خطر الإرهاب على المدنيين، وهم أول ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراعات، بل ضحاياه الوحيدون. وبالتالي، أرى أنه لم يعد هناك أي أسباب قانونية أو أخلاقية أو استراتيجية يمكن أن تجعل أمرا مشروعا غياب اسم بعض البلدان - بما في ذلك في الشرق الأوسط - عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونحن أيضا نتطلع إلى اليوم الذي ستضم فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشير مجددا إلى أن هذه المنظمة على استعداد لتقديم كل دعم ممكن لذلك البلد، بغية مساعدته على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا نزال أيضا على اتصال وثيق بالبلدان القليلة الباقية، في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، التي لا سبيل إلى التشكك في التزامها السياسي بالانضمام إلى المعاهدة، لكنها لم تنجح إلى الآن

كيميائيين ومهندسين كيميائيين من دولنا الأعضاء، ذات الاقتصادات النامية أو التي تحتاز مرحلة انتقال مع تفهم أكبر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومع التركيز قبل كل شيء على تشجيع الاستخدامات السلمية للكيمياء - ولتسهيل التنفيذ الوطني للاتفاقية فيما يتعلق بالصناعة. وتشمل برامج التعاون والمساعدة الدولية كذلك عناصر لبناء القدرات الوطنية لدولنا الأعضاء ولا بد من القول إن الاهتمام ببرامج التعاون الدولي هذه قد تعاضم أيضا، نتيجة لدواعي القلق من احتمال ظهور الأنشطة الإرهابية داخل دولنا الأطراف.

إن الأكثرية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي تنتمي الآن إلى أسرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووجود ١٨٢ دولة طرف في الاتفاقية يمثل إقرارا عالميا بأن معايير مكافحة الأسلحة الكيميائية نافذة اليوم بصورة تامة، في إطار القانون الدولي، وأنها تنطبق على جميع البلدان والشعوب.

ومع أن التحقق يعزز الثقة بامتنال الدول الأطراف، فمن الطبيعي أن يثار القلق إزاء الذين يختارون عدم الانضمام إلى الاتفاقية وعلينا أن نتأكد من أن كل بلد وجميع بلدان العالم وكل عضو في الأمم المتحدة وجميع أعضائها توافق على الاتفاقية. وحتى بعد أن تدمر كل دولة حائزة للأسلحة، أعني كل دولة طرف في الاتفاقية، مخزونها من الأسلحة الكيميائية بصورة تامة، لن يكون هنا ضمان بأن هذه الأسلحة قد أزيلت بصورة تامة. فإنه قد يكون لدى دول غير موقعة على الاتفاقية برامج وترسانات أسلحة كيميائية. ولربما جربت تلك البلدان خيار استخدام هذه الأسلحة.

وبالتالي، إن كان يراد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن تنجح فإن من الأمور الملحة إلحاحا فائقا وذات الأهمية الفاتحة أن تواجه التحدي المتمثل في إقناع الدول الـ ١٣ التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية بأن تفعل. ومن المطمئن أن نعلم أن بعض تلك البلدان باتت في مرحلة متقدمة على طريق

باتخاذ الخطوات المناسبة لتصبح أعضاء كاملة العضوية. وينطبق هذا على ميانمار، وهي دولة موقعة أخرى. ونرجو أن تؤدي الاتصالات الشاملة التي أجريناها مع ميانمار أكلها أخيراً، وأن تصبح أيضاً من الدول الكاملة العضوية في المنظمة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بغيرتر على بيانه الطويل، الذي عكس اهتمامه بإحاطة اللجنة علماً بأنشطته الكثيرة في مجال التفتيش، وخاصة بجهوده المتصلة بالتعاون مع بلدان تحوز أسلحة كيميائية، هذه الجهود الرامية إلى تدمير مخزونها وإلزامها وإلى تعزيز نظام عدم الانتشار بفضل عامل التحقق. ويكتسي ذلك العنصر أهمية بالغة في تعزيز أي اتفاقية، وبالأخص اتفاقية الأسلحة الكيماوية الهامة. كما أبلغنا بما ينبغي التصدي له من تحديات بغية تعزيز هذا التعاون، لا سيما من أجل البلدان الناشئة والبلدان التي تحتاج إليه. وأشكره على كل ذلك، وخاصة على جهوده الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيبور توت، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

**السيد توت** (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأتمنى لكم دورة مثمرة وناجحة للجنة الأولى. ويطيب لي أن أعود إلى اللجنة للقاء عدد كبير من الأصدقاء والزملاء القدامى. وبطبيعة الحال، ليس ذلك هو السبب الوحيد الذي يجعل هذا المحفل فريداً. فهو محفل فريد لأنه مركز جامع، تجتمع فيه مختلف الترتيبات، ويتيح فرصة فريدة لتناول الحالة الراهنة المتعلقة بنظم حظر أسلحة الدمار الشامل، سواء من حيث التنفيذ أو التوثيق. ولذلك، يشرفني أن أكون هنا لأوفي الأعضاء بمعلومات عن عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وباختصار، تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارات وتحديات هامة في الأعوام المقبلة. وستكون هذه حاسمة في جهودنا الرامية إلى ضمان أن يبقى ما في الاتفاقية من أنواع حظر توصلنا إليها بشق النفس ذا أهمية في مواجهة احتياجات الحاضر والمستقبل. وستواجه الدول الأعضاء في منظماتنا جميع تلك التحديات أثناء المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في لاهاي، أوائل عام ٢٠٠٨. ويتم حالياً الاضطلاع بالعمل في سبيل ذلك، وتترأسه باقتدار السفيرة لين باركر، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى منظماتنا. وأرجو أن يساعد العمل التحضيري على تأمين نجاح الاتفاقية.

أريد أن اختتم بياني بالتذكير بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معترف بهما على نطاق واسع كمثليين على نجاح التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتعلق بكل فئة أسلحة الدمار الشامل. وليس هذا مجرد صدفة عارضة. فإن الاتفاقية تمثل تحقيق حظر شامل طال السعي إليه، لفئة من أخطر أنواع الأسلحة ومن أكثرها لاإنسانية. ويجب أن أثنى أيضاً على دولنا الأعضاء، التي لم تأل جهداً لكفالة أن تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولايتها بصورة فعالة لتضمن أن العالم لن يشهد أبداً من جديد الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية. والواقع أن هذه المنظمة مثال مناسب على قدرة تعددية الأطراف وفكرة توافق الآراء، كوسيلة للجمع بين



المعني بالتحقق، فضلا عن قدراتنا التقنية والإجرائية. وكان مدى التفجير منخفضا. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدينا سوى أقل من ١٨٠ محطة عاملة من محطات النظام الدولي للرصد البالغ عددها ٣٢١ محطة. غير أن الحدث سجله نظامنا على نحو جيد. ففي غضون ٢٠ دقيقة، قامت ٢٢ محطة للرصد الزلزالي في جميع أرجاء العالم - وتوجد إحداها في لاباز، بوليفيا - بتسجيل الحدث وتحديد موقعه. وفي غضون ساعتين، تلقت الدول الموقعة بيانات تشير إلى زمن التفجير وموقعه بالضبط، وتم تحديد الموقع بالدقة المطلوبة لإجراء تفتيش ميداني بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ. وبعد ذلك بأسبوعين، اكتشفت محطة نويدات مشعة في كندا - على بعد ٧ ٥٠٠ كيلومتر - آثارا رئيسية لغازات خاملة مشعة.

وبالتالي، أبان نظام الرصد عن جدارته بهذا الاسم من خلال مباشرته لعمله كنظام - بكل ما تحمله الكلمة من معنى - على نحو شامل ومتناغم. وقد عملت مختلف التكنولوجيات معا بصورة متكاملة. وتم تسليط الضوء بشكل خاص على تكنولوجيات النويدات المشعة والغازات الخاملة المشعة التي كان لها الدور الرئيسي. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على أهمية التفتيش الميداني، الذي سيمكن من إجراء التحقق النهائي من طبيعة أي حدث. وبمجملة القول، إن اللجنة التحضيرية استطاعت أن تثبت قيمة الاستثمار الكبير في تعزيز نظام التحقق. وهكذا، شكل الحدث الذي وقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركية لنظام التحقق المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويبحث ذلك الأمر على التفاؤل بإمكانية التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حالما يُستكمل النظام وتدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ومنذ العام الماضي، لم تقف اللجنة التحضيرية مكتوفة الأيدي، بالتأكيد. فعلى الرغم من اجتياز اللجنة

وأود أن اشكر اللجنة الأولى ورئيسها، والممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح ومكتبه على إتاحة هذه الفرصة لي.

واسمحوا لي أن أبدأ بلحظة شكلت منعطفًا في حياتنا. ففي الشهر الماضي، عقد في فيينا المؤتمر الخامس المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحضره ممثلو أكثر من ١٠٠ بلد من الدول المصادقة والموقعة على تلك المعاهدة. واعتمد المؤتمر إعلاننا ختاميا بتوافق الآراء. وبشكل ذلك، في حد ذاته، كما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، سلعة نادرة في البيئة متعددة الأطراف الراهنة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويدعو الإعلان تلك الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير. وتم التركيز بصورة خاصة على الدول العشر، المدرجة في المرفق ٢، التي لا بد من مصادقتها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. وشكل المؤتمر وإعلانه الختامي دليلا آخر على الالتزام القوي للمجتمع الدولي بوضع معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية، يمكن التحقق منها دوليا، باعتبارها صكا رئيسيا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقع أو صادق أكثر من ٢٠ دولة على المعاهدة. وبذلك يبلغ عدد الدول الموقعة ١٧٧ دولة وعدد الدول المصادقة ١٤٠ دولة.

وفي العام الماضي، أدليت ببياني أمام اللجنة الأولى (انظر A/C.1/61/PV.8) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الذي أعلنت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجرائها تجربة لسلاح نووي. واضطرت إلى العودة إلى فيينا على وجه الاستعجال. وعلى ضوء الأحداث، يمكنني القول إن ذلك الموعد كان أهم منعطف للجنة التحضيرية في السنوات الأخيرة.

وشكلت التجربة التي أحرمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبارا مفروضا لأداء منظمنا ونظامها الناشئ

وفي الوقت ذاته، ينبغي الحفاظ على أرفع المعايير المتعلقة بتوفير البيانات في حينها. كما يتعين إدخال مزيد من التحسينات على أساليب وبرمجيات التجهيز المتصلة بمختلف التكنولوجيات.

وثمة حدث رئيسي آخر ينطوي على تحدٍ بالنسبة للجنة التحضيرية يتمثل في أول ممارسة ميدانية لتفتيش موقعي متكامل على الإطلاق، ستجرى في الخريف القادم. وستكون هذه خطوة هامة صوب تحقيق التأهب العملي والقدرة على القيام بعمليات تفتيش موقعي بعد بدء نفاذ المعاهدة.

وعلى الرغم من أسفنا الشديد للتجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، فإنها أعادت تركيز انتباه المجتمع الدولي على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الواضح أنها شددت على مدى دعم المجتمع الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها صكاً رئيسياً لترع السلاح وعدم الانتشار.

إن الطريقة التي يوفر بها نظام الرصد التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية البيانات ويحقق النتائج طريقة متعددة الأطراف حقاً - بل أقول إنها تجسد تعددية الأطراف في أحسن حالاتها، ويستضيف ٨٩ بلداً من الشمال والجنوب والشرق والغرب مرافق نظام الرصد، وتتلقى جميع البيانات والمنتجات في حينها تقريباً. وما من بلد يمكن أن يضع وينشر مثل هذا النظام بمفرده. وبالتالي، فالمعاهدة تمثل نموذجاً للتحقق الديمقراطي والشفاف.

وأود أن أؤكد على نحو خاص بزيادة الاهتمام بمنافع ذلك النظام، لا سيما من جانب أقل البلدان نمواً. ومنذ عام ٢٠٠٥ حدثت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في عدد المستخدمين في المؤسسات الوطنية - وخلال ذلك الوقت، بلغ العدد الكلي للمؤسسات الوطنية التي تتلقى البيانات والمنتجات ٨٤٠ مؤسسة. كما تشمل الزايات التي يوفرها

لحالة مالية صعبة، فإننا نتوقع أن يتم توثيق نسبة ٧١ في المائة من جميع المحطات - أي التأكد من أنها تلي متطلباتنا التقنية الصارمة - بنهاية هذا العام. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٢٠ في المائة مقابل السنة الماضية وحدها. وازداد عدد محطات الغازات الحاملة بنسبة ٧٠ في المائة على مدى الاثني عشر شهراً الماضية. وقد أوشكنا على الانتهاء من وضع شبكة المحطات الصوتية المائتية. وبدأت الصين، مؤخراً، بتقديم بيانات أولية مستخلصة من محطة نويدات مشعة إلى فيينا. وذلك تطور هام للغاية. وهو يعني أن محطات من جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تسهم لأول مرة بتقديم بيانات إلى المركز الدولي للبيانات.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، دشّنا مركزاً جديداً للعمليات على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. وهو يراقب كل خطوة تتخذ في ما يتعلق بحركة البيانات المتحقق منها: أي من لحظة ورودها إلى محطة الرصد، ونقلها إلى فيينا، وتجهيزها في المركز الدولي للبيانات، وأخيراً، توزيعها. وأجريت تحسينات أساسية في أساليب المركز وبرمجياته المتعلقة بتجهيز البيانات في ما يتعلق بالتكنولوجيات الأربع كافة. وتحققت إنجازات هامة على نحو خاص في مجال تحليل البيانات المتعلقة بجسيمات النويدات المشعة والغاز الحامل، فضلاً عن نمذجة الانتقال في الغلاف الجوي.

وهناك أيضاً تحديات هامة ماثلة أمامنا. فالعديد من المحطات التي لم يتم إنشاؤها وتوثيقها بعد تنطوي على أكثر المشاكل صعوبة، بما في ذلك التحديات الكبيرة التقنية والمالية والإدارية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسريع وتيرة بناء المزيد من محطات الغاز الحامل - التي تكتسي أهمية بالغة في ضوء الحدث الذي وقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وبحلول وقت بدء نفاذ المعاهدة، علينا أن نتعلم كيفية الإبقاء على فعالية نظام الرصد المتنامي بصورة ديناميكية.

حيال التحدي المتمثل في فرض حظر شامل على التجارب النووية والتحدي المتمثل في السماح بإجرائها من جانب البلدان التي تحتاج إليها من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعزيز تنميتها. المتكلم التالي السيد غوستافو زلوفينين، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة. وأعطيه الكلمة.

**السيد زلوفينين** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني، بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأود أن أهنئ صديقنا السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً للأمين العام لشؤون نزع السلاح. لقد عملنا معه بشكل وثيق جداً في الأعوام الماضية ونحن متأكدون من أننا سنستمر في ذلك.

وترحب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه الفرصة لمشاطرة الوفود في اللجنة الأولى بعض الملاحظات والمواضيع ذات الأهمية بالنسبة للوكالة والمجتمع الدولي بأسره. فقبل خمسين عاماً أنيطت بالوكالة مهمة كفالة ألا تصبح الطاقة النووية سبباً لدمار البشرية، بل مصدراً للسلم والرخاء. لقد تم وضع الأمن والتنمية معا كوجهين لعملة واحدة: الذرة من أجل السلام.

وإذا ما استعرض المرء تاريخنا منذ ذلك الوقت، يبرز عدد من المعالم الرئيسية المصحوبة ببحيرات أليمة تستدعي التغيير والتكيف والابتكار. واليوم، نود أن نشير إلى بعض التطورات التي وقعت مؤخراً والتحديات الحالية. إذ نفعّل ذلك، ينبغي ألا نغفل عن الأهداف والقيم التي تسترشد بها الوكالة منذ إنشائها، والتي لا تزال اليوم هامة وذات مغزى كما كانت بالنسبة لآبائنا المؤسسين في عام ١٩٥٧.

من الجلي أن التهديدات النووية قد أصبحت أكثر خطورة وأكثر تعقيداً. وأحد الأمثلة الرئيسية على ذلك بروز

النظام طائفة من الاستخدامات العلمية والمدنية الهامة. وأكثرها أهمية في هذا السياق إسهامنا في المنظمات المعنية بالإنذار بحدوث أمواج سونامي. وبما أننا الجهة التي توفر أسرع البيانات - السيزمية والمائية - فنظامنا يعزز قدرة المراكز الوطنية للإنذار بأمواج سونامي على إصدار إنذارات موثوقة وفي الوقت المناسب بشأن حدوث السونامي.

ومن المتوقع أن يزداد إنتاج الطاقة النووية والقدرة النووية كثيراً في العقود القادمة. إذ يسلك عدد متزايد من الدول طريق إتقان المراحل المختلفة في دورة الوقود النووي لاحتياجاته من الطاقة. وقد نكون سائرين في اتجاه بحيث يصبح الحد الهام الفاصل بين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أو العسكرية مسألة سياسية وقانونية أكثر منها تحدياً تكنولوجياً. والحواجر القانونية وغيرها من الحواجز الهادفة إلى منع سوء استخدام مدخلات الطاقة النووية لدورة الوقود النووي تواجه مصاعب متزايدة. ويعود هذا إلى الفرق الواضح بين الأنشطة السلمية المسموح بها وتلك المحظورة في هذا التحدي المعقد.

وإجراء تجربة نووية يقدم دليلاً نهائياً وقاطعاً على نوايا دولة ما. وبذلك، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا الخط الفاصل الأخير الظاهر بوضوح بين الاستخدام السلمي المشروع للطاقة النووية وسوء استخدامها. ولذلك، سيصبح وجود نظام متعدد الأطراف وموثوق وفعال لنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار في المستقبل أكثر أهمية مما هو عليه الآن. وأنا مقتنع بأن تطبيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر منطقي وضروري لهذا النظام، إذا أريد التصدي على نحو موثوق لتحديات عدم الانتشار النووي في الحاضر والمستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد توث، على بيانكم وأشكركم على إبرازكم بوضوح موقف لجننتكم

وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعم الجهود الدولية الرامية إلى التقليل من الاستخدام المدني لليورانيوم العالي التخصيب ووقفه في نهاية المطاف. وهناك حوالي ١٠٠ منشأة نووية في أنحاء العالم، وهي مفاعلات بحوث بصورة رئيسية، تستخدم كميات ضئيلة من اليورانيوم العالي التخصيب. غير أن معظم أعمالها يمكن إنجازها باستخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب. ويعمل الخبراء في المجال النووي على المضي قدما بالبحث والتطوير الراميين إلى التخلص من العقبات الفنية المتبقية لتصبح مفاعلات البحوث قادرة على أداء جميع المهام اللازمة باستخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب.

وسيكون الابتكار التكنولوجي ذا أهمية أساسية في تطوير دورة وقود مقاومة للانتشار. ويعمل عدد من البلدان على هذه التطويرات وعلى الابتكار الرامي إلى تعزيز السلامة والأمن في المجال النووي والتخلص من النفايات النووية. وأحد مجالات البحوث والتطوير الهامة، الذي تجري حاليا على مستوى المختبرات، ينطوي على نُهج تكنولوجية جديدة لمعالجة البلوتونيوم في الوقود المستنفد، باستخدام طرق مبتكرة إما لتركيب الوقود أو إعادة معالجته. وفي كلا الحالتين، تنتج عن الطريقة حواجز نظائرية في الوقود المستنفد تسمح بإعادة معالجته للاستخدام في توليد الطاقة مع الحيلولة دون فصل البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة.

والأمر البالغ الأهمية أيضا أن تُعزَّز عمليات مراقبة إنتاج المواد النووية - أي أنشطة تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم - بوضع إطار جديد ومتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي. وسأعود إلى تلك النقطة لاحقا في بياني.

ثانيا، لا بد من تعزيز سلطة التحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدرات الوكالة. وللتحقق الفعال أربعة عناصر هي: السلطة القانونية الكافية، وأحدث

الابتكار غير المشروع بالتكنولوجيا النووية، ومثال آخر يتجلى فيما يرد من تقارير عن اهتمام الجماعات المتطرفة المتطورة بجائزة الأسلحة النووية وأجهزة نشر المواد الإشعاعية. وبالمقابل، أصبح التحقق من المواد النووية وإنتاجها أكثر صعوبة. فالشواغل المتعلقة بأمن الطاقة وتغير المناخ تدفع البلدان إلى التفكير ثانية في خيار الطاقة النووية. وأبدت بلدان أكثر اهتماما بإتقان الدورة الكاملة للوقود النووي لكي تكفل مصدرا لوقود مفاعلات إنتاج الطاقة الكهربائية - وهذه خطوة تجعلها قاب قوسين أو أدنى من أن تكون حائزا محتملا للقدررة على صنع الأسلحة النووية.

وكما أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيره من خبراء عدم الانتشار الدولي، إن حوالي ٢٧ ٠٠٠ رأس حربي نووي وردت تقارير عن وجودها بالفعل في تسعة بلدان، وحالة الاستنفار القصوى منذ الحرب الباردة لأعداد كبيرة من هذه الأسلحة تزيد من الإسهام في المخاوف النووية.

وفي ضوء ذلك، هناك ثلاثة جوانب هامة في نظام عدم الانتشار النووي يجب تعزيزها إذا أُريد تجنب عمليات نشر نووية متتالية. أولا، إن أمن المواد النووية الحالية المكدسة وتحسين السيطرة على نقل المواد النووية وإنتاجها حاجتان ملحتان. ولا تزال السيطرة الفعالة على المواد النووية تمثل عنق الزجاجة لمنع إنتاج مزيد من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الراهن، هناك تقارير تفيد بأن ما يزيد على ١ ٨٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب موجودة في مخزونات مدنية. والعديد من المبادرات يجري على قدم وساق لتحسين الحماية المادية لهذه المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة. ومع أنه تم إحراز تقدم جيد في السنوات الأخيرة، لا يزال أماننا عمل شاق.

للتحقق والرصد. وستكون الوكالة بحاجة إلى المزيد من النهج المتطورة لتحليل المعلومات فضلا عن حاجتها إلى عمليات تحديث مستمرة لمعدات التحقق وللخبرة. وبينما تخضع مرافق وبلدان جديدة للضمانات، ستكون الوكالة بحاجة إلى زيادات مطابقة في التمويل والموظفين.

ثالثا، يلزم أن يمنح نزع السلاح الأهمية والأولوية اللتين يستحقهما. ومضى الآن ٣٧ عاما منذ أن دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. وقد انضمت إلى المعاهدة جميع الدول ما عدا أربع دول. والمعاهدة لا تشمل الالتزامات بمنع الانتشار النووي فحسب، بل أيضا الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وسواء اختارت البلدان أن تواصل الاعتماد على الأسلحة النووية أو أن تتخلى عن ذلك الاعتماد، فإن خيارها بدون شك سيؤثر على أعمال الآخرين.

وبالتالي، يلزم إحياء الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح بإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والمقصود بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو العمل معا وبالتوازي لحظر الأدوات الكمية والنوعية على السواء التي من شأنها أن تمكن البلدان من صنع الأسلحة النووية - سواء كانت البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أو البلدان الحائزة بالفعل على تلك الأسلحة. ويجدون أمل صادق في أن تبذل جميع الجهود للتأكد من دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في الأجل القريب وأن تبدأ المفاوضات بدون تأخير بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن التوسع المتوقع في الطاقة النووية سيؤدي إلى زيادة متناسبة في الطلب على خدمات دورة الوقود النووي وفي

ما توصلت إليه التكنولوجيا، والحصول على جميع المعلومات والمواقع ذات الصلة، وتوفير الموارد البشرية والمالية الوافية. وخلال العقد الماضي، شهد نظام الوكالة للضمانات تحولا متميزا. وتطور من نظام يركز على المواد النووية المعلنة في المرافق النووية المعلنة إلى أكثر نظام شامل ومدفوع بالمعلومات وقادر على تقديم تأكيد موثوق به فيما يتعلق بالمواد والأنشطة النووية غير المعلنة في الدول قاطبة.

إن تعزيز الضمانات في أوائل التسعينيات أدخل أساليب وتقنيات جديدة - على سبيل المثال، الرصد من بعد والمعاينة البيئية. وأثبت البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقات الضمانات قمته منذ اعتماده في عام ١٩٩٧. وبتحسين إمكانية الحصول على المعلومات والمواقع ذات الصلة، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأكيدا موثوقا به. وبدون البروتوكول الإضافي، لن تتمكن الوكالة من تقديم تأكيد موثوق به فيما يتعلق بعدم وجود المواد أو الأنشطة النووية غير المعلنة. والبروتوكولات الإضافية نافذة في الوقت الحاضر في ٨٤ دولة، ولذا لا يزال يتعين أيضا إحراز الكثير من التقدم. فهناك حوالي ٣٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية وهي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تبرم بعد اتفاق الضمانات المطلوب مع منظمتي. ومع عدم وجود الضمانات في تلك البلدان، لا يمكن للوكالة أن تؤدي أي أنشطة للتحقق وبالتالي لا يمكنها أن تقدم أي تأكيد. وإذا أريد وجود نظام موثوق به للتحقق، لا بد أن يكون إبرام اتفاق للضمانات وبروتوكول إضافي هو المعيار العالمي.

وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن الدور الحاسم للوكالة في مجال التحقق لا بد أن يتطور ويوسع في العديد من الجوانب الرئيسية. وأي توسع في استخدام الطاقة النووية يمكن أن يزيد بقدر كبير عدد المرافق النووية وكمية المواد النووية التي سيلزم إخضاعها للتحقق من جانب الوكالة. ويمكن لجهود إحياء نزع السلاح النووي أن تضيف إلى أنشطة الوكالة

ضمان معاملة جميع البلدان بصورة مماثلة فيما يتعلق بقدراتها النووية.

بعد خمسين عاما من مبادرة الذرة من أجل السلام، آن الأوان للتفكير في وضع إطار جديد لاستخدام الطاقة النووية - إطار يأخذ بعين الاعتبار الدروس التي استخلصناها والواقع الحالي على حد سواء. وفي ذلك الصدد، تضطلع اللجنة الأولى بدور هام في تحديد المجالات التي يلزم معالجتها لمنع الانتشار المتعدد الأطراف ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. واللجنة لا تعمل بوصفها منتدى فريدا للمناقشة فحسب، بل أيضا، وبصورة خاصة، بوصفها "الترموستات" الوحيد لدى المجتمع الدولي لقياس إحراز التقدم - أو عدم إحراز التقدم - في هذه المسائل الحاسمة. وفي ذلك الصدد، تقف الوكالة على أهبة الاستعداد لتقديم الإسهام بالخبرة ذات الصلة في العمليات المتعددة الأطراف لمنع الانتشار ونزع السلاح.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن اشكر السيد زلاوفين على بيانه وعلى جميع المعلومات التي قدمها لنا من فوره، وأيضا على جهود وكالته. إن الوكالة، كما قال، هي نوع من الترموستات بالنسبة للضمانات الأمنية والتحقق، وبصورة خاصة، عمليات مراقبة المواد النووية.

لقد استمعنا للمتكلم الأخير في جلسة صباح هذا اليوم. وستوقف الآن لفترة قصيرة بغية الانتقال من الجلسة الرسمية إلى جلسة غير رسمية، نعقد خلالها اجتماعا للأسئلة والأجوبة بحيث تتمكن الوفود من توجيه أسئلة إلى متكلميها.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أذكر جميع الوفود بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات الساعة السادسة من مساء اليوم، وأنا سنجتمع في الساعة الثالثة

الحاجة إلى آلية لضمان الإمداد. كما أنه يمكن أن يزيد مخاطر احتمال الانتشار التي يحدثها انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة، وخاصة إذا قرر مزيد من البلدان إنشاء مرافق مستقلة لتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم. وتشير تلك التوجهات بوضوح إلى الحاجة العاجلة إلى وضع إطار جديد ومتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك مرحلتها الاستهلاكية والختامية على حد سواء.

لقد قدّم خلال العامين الماضيين عدد من الاقتراحات والأفكار. وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بالمرحلة الاستهلاكية، اقترحت بعض الأطراف إنشاء بنك فعلي أو افتراضي لاحتياطي الوقود المخزون للملاذ الأخير، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تقديم تأكيدات فيما يتعلق بإمداد الوقود النووي. ومن شأن ذلك البنك أن يعمل على أساس معيار غير سياسي وغير تمييزي لمنع الانتشار. ويقترح آخرون تحويل أحد المرافق الوطنية إلى مركز دولي للتخصيب. ويقترح آخرون أيضا بناء مرفق دولي جديد للتخصيب تحت مراقبة الوكالة. ودرست أمانة الوكالة تلك الاقتراحات وجوانبها القانونية والتقنية والمالية والمؤسسية. وفي حزيران/يونيه، قدم المدير العام للوكالة تقريرا لمجلس محافظي الوكالة عن خيارات للضمانات المتعلقة بإمداد الوقود النووي. ويثق المدير العام بأن التقرير سيساعد الدول الأعضاء على النظر في تلك المسألة الهامة.

إن مراقبة المواد النووية عملية معقدة؛ بيد أنها، بدون اتخاذ إجراء منسق، يمكن أن تصبح كعب أحيل لنظام منع الانتشار النووي. والنهج التدريجي هو الطريق المؤدي إلى الأمام، بدءا بإنشاء نظام منصف لضمان الإمداد. وستكون الخطوة التالية هي السعي إلى إخضاع أي عمليات جديدة ترمي إلى تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم للمراقبة المتعددة الجنسيات. وبمضي الوقت، ستوسع أيضا تلك العمليات للمراقبة المتعددة الجنسيات إلى المرافق القائمة، بغية

عصراً. ووفد بنغلاديش هو أول المتكلمين في قائمتي، يليه وفود المكسيك، البرتغال، أوزبكستان، إلى آخر قائمة المتكلمين. ولأن لدينا محاورين بعد ظهر اليوم، أرجو أن يصل المندوبون في الموعد المحدد.

**السيد سريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):**  
لديّ إعلانين. أولاً، أن تجمع حركة عدم الانحياز سيعقد اجتماعاً عقب رفع هذه الجلسة. ثانياً، أن البعثتين الدائميتين للنمسا وبيرو، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سينظمن حدثاً بعنوان "عملية الذخائر العنقودية: الطريق إلى الأمام"، في غرفة الاجتماعات رقم ٤ هذه غداً الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، خلال فترة الغداء، أي من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/٤٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.